مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠٠٩
ظلال الحرب

مسح الأسلحة الصغيرة ٢٠٠٩: ظلال الحرب يضم قسمين مواضيعيين. القسم المواضيعي الرئيسي يسلط الضوء على التحديات الخاصة بضمان الأمن بعد انتهاء الحرب رسمياً، ويتألف من فصل يستقري بلمحة عامة العنف المسلح في فترة ما بعد النزاع المسلح والاستراتيجيات الجديدة للتصدي له، كما يقدم ثلاث دراسات حالة عن أتشيه وأفغانستان وجنوب لبنان. ويستكشف القسم المواضيعي الثاني جوانب مختلفة من عمليات نقل الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك قيمة التجارة المرخص لها وضوابط التصدير الوطنية وتعقب الأسلحة والذخائر. ويختتم القسم بفصول عن التطورات الأخيرة في جدول أعمال الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة عن برامج نزع السلاح المدنية والحكومية وغير الحكومية حتى الآن، وأثر العنف المسلح على الأطفال والشباب.

يصدر مسح الأسلحة الصغيرة سنوياً فريقٌ باحثين مقره جنيف بسويسرا وشبكة عالمية من الباحثين المحليين. وبات صنّاع السياسات والدبلوماسيون والمنظمات غير الحكومية يقدّرون المسح بوصفه مصدراً حيوياً لتحليل مسائل ذات صلة بالأسلحة الصغيرة وباستراتيجيات الحد من العنف المسلح.

اطراء مارتي اهتيساري الرئيس السابق لفنلندا والحائزة جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٨ للمسح:

« من خلال تقديم تفكّر متبصر بالتطورات الأخيرة في تعزيز الأمن في مرحلة ما بعد النزاع، إنما تقدم طبعة مسح الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٩ مساهمة هامة في الجهود الرامية لمساعدة المجتمعات المتضررة بالحرب على ضمان سلام دائم».

النتائج الرئيسية

أمن مرحلة ما بعد النزاع

- تعاني بعض مجتمعات ما بعد النزاع والمجموعات السكانية من معدلات عنف مسلح مباشر تضاهي (بل حتى أعلى من) تلك التي تمارس أبان النزاعات المسلحة.
- يفوق خطر تكرار النزاع المسلح في مجتمعات ما بعد الحرب، على ما يبدو، خطر اندلاع الحرب في المجتمعات التي لم تشهد نزاعات مسلحة.
- في أتشيه، وعلى الرغم من نجاح عملية السلام بشكلها الأعم بعد ٣٠ عاماً من النزاع الانفصالي، فإن المشاكل المقترنة بإعادة دمج المقاتلين السابقين تخاطر بمعاودة بروز الأسباب الأساسية للنزاع.
- لم تنجح برامج نزع سلاح وتسريح القوات العسكرية الأفغانية السابقة والجماعات المسلحة غير الشرعية في عموم مناطق أفغانستان، في زعزعة سلطة القادة المحليين أو أمراء الحرب أو غيرهم من أصحاب القوة. فقادة الجماعات المسلحة المحلية على غير استعداد فأكثر فأكثر للتعاون مع نزع السلاح والتسريح. كما أفيد بأن بعضاً من امتثلوا في السابق لمساعي نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج طفقوا يتسلحون من جديد.
- أعرب سكان جنوب لبنان، بغض النظر عن انتمائهم السياسي، عن تأييدهم القوي لمؤسسات أمن الدولة.

نقل الأسلحة الصغيرة وضوابط التصدير وتعقبها

- استنادا إلى قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة وغيرها من المصادر، يقدر مسح الأسلحة الصغيرة بلوغ تجارة الأسلحة النارية العالمية المرخصة نحو ١٥٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. أما التجارة غير الموثقة التي تظل كبيرة على الرغم من زيادة الإبلاغ عن عمليات نقل الأسلحة النارية، فهي، ترجيحاً، لا تقل عن ١٠٠ مليون دولار.
- تحدد قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة زيادة ٢٨ في المائة في التجارة المرخص بها للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأجزائها وملحقاتها والذخيرة من العام ٢٠٠٠ حتى العام ٢٠٠٦، بعد تسوية التضخم. عرف قطاع الذخائر ذات العيار الصغير (أقل من ١٤.٥ ملم) أكبر زيادة في اجمالي القيمة، إذ زاد الاتجار بها بمبلغ ١٨٣ مليون دولار، أو بنسبة ٣٣ في المائة. وشهدت أجزاء المسدسات زيادة أعلى، مرتفعة بمقدار١٠١ في المائة، أو ٦٠ مليون دولار.
- البيانات المتاحة تشير إلى أن التقديرات السابقة البالغة ٤ مليارات دولار لتجارة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة العالمية المرخص بها، بما في ذلك قطع الغيار والملحقات والذخيرة هي أقل بكثير مما هي عليه حقيقة.
- الدول التي يشتبه بها أو المعروفة بتصديرها البالغ للأسلحة الصغيرة ولا تنشر معلومات أو لا تنشر إلا اقلها عن تصدير الأسلحة النارية هي: روسيا البيضاء وايران واسرائيل وكوريا الشمالية وجنوب أفريقيا. أما مصدرون آخرون مثل الصين وباكستان والاتحاد الروسي وسنغافورة فتقدم بعضاً من البيانات عن صادراتها من الباردوات والبنادق رياضية، غير أنها لا شيئاً أو بيانات قليلة عن صادرات الأسلحة النارية العسكرية.
- كبار مصدري الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠٦ (بتصدير سنوي لا تقل قيمته عن ١٠٠ مليون دولار)، اعتماداً على بيانات الجمارك المتاحة، هي (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وألمانيا والبرازيل والنمسا وبلجيكا.

- كبار مستوردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠٦ (باستيراد سنوي لا تقل قيمته عن ١٠٠ مليون دولار)، اعتماداً على بيانات الجمارك، هي (بالترتيب التنازلي) الولايات المتحدة وفرنسا واليابان وكندا وكوريا الجنوبية وألمانيا وأستراليا.
- يحدد بارومتر شفافية تجارة الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠٠٩ سويسرا والمملكة المتحدة وألمانيا والنرويج وهولندا وصربيا والولايات المتحدة باعتبارها من أكثر الدول المصدرة الرئيسية للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة شفافية. ومن أقلها شفافية ايران وكوريا الشمالية، وسجلت كل منهما صفراً.
- تستورد الولايات المتحدة معظم صادرات العالم من المسدسات وكثير من صادرات العالم من بارودات الصيد وبنادق الرياضة. مبيعات عام ٢٠٠٦ من المسدسات إلى الولايات المتحدة بلغت ٥٩ في المائة من مبيعات المصدرين الرئيسيين، وبلغت نسبة واردات الولايات المتحدة من بنادق الصيد والرياضة ٤٢ في المائة.
- المكونات الأساسية لنظم ضوابط التصدير، مثل المتطلبات السابقة على الترخيص، صنع القرار بين الوكالات، شهادات المستعمل النهائي، والجزاءات – تبدو في موضعها لدى جميع المصدرين الرئيسيين في العالم تقريباً، لكن فعالية هذه المكونات متباينة.
- قلة من بين الدول الموقعة الـ٧٤ على بروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية تستورد أسلحة موسومة.
- استجابت الدول لـ٣٠ في المائة فقط من طلبات التعقب الصادرة من الأمم المتحدة.

جدول أعمال الأمم المتحدة المعنية بالأسلحة الصغيرة

- قدمت نتائج الاجتماع الثالث من الاجتماعات التي تعقدها الدول كل سنتين وعداً، وليس يقيناً، بإعادة تنشيط عملية الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة.
- قرار فريق الخبراء الحكوميين بشأن الذخيرة في معالجة مسألة فائض الذخائر ضمن الإطار الأوسع لإدارة المخزونات يكفل الصلة العملية لتقريرالفريق.
- فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بإمكانية وضع معاهدة الإتجار بالأسلحة توصل إلى عدد قليل، إذا توصلوا أصلاً، من الاستنتاجات القاطعة؛ آفاق الوصول إلى معاهدة اتجار بالأسلحة ما فتئت غير واضحة.

نزع السلاح

- دمرت عملية نزع السلاح ٤٠ في المائة من الترسانات العسكرية القائمة في حالات معينة، وربما ٢٠ في المائة من اسلحة المدنيين.
- يمكن القضاء على ما لا يقل عن ٧٦ مليون قطعة من الأسلحة الصغيرة العسكرية و١٢٠ مليون قطعة من الأسلحة النارية للمدنيين على الصعيد العالمي.
- لئن استهدفت برامج نزع السلاح القوات غير التابعة للدولة التي هي أصغر بكثير من الناحية الكمية من تلك التي تستهدف المدنيين أو القوات المسلحة، فلأن لذلك أهمية كبرى بالنسبة للأمن الدولي والمحلي.
- عملية جمع أسلحة المدنيين وتدميرها، سواء كان ذلك طوعياً أو إجبارياً، أكثر فعالية عندما تكون مشروعة. تصاب جهود نزع السلاح القسرية غالبا بالفشل.
- أفضل الآفاق لإجراء عملية نزع السلاح واسعة هو شمولها فائض الدولة من الأسلحة.

الأطفال والشباب

- تلحق النتائج المترتبة على العنف المسلح الضرر بالأطفال والشباب تحديداً وبشكل غير متناسب سواء كان الضرر فيزيولوجياً أو نفسياً أو اجتماعياً.
- على الرغم من أن عدداً من البرامج مصمم للحدّ من آثار العنف المسلح على الأطفال والشباب، فإن الدروس المستخلصة لم توثق بشكل منتظم أو بشكل يعول عليها.

على الرغم أن الأطفال والشباب عرضة للتأذي، فبوسعهم ابداء مرونة هائلة وقدرة على مواجهة آثار العنف المسلح.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

مسح الأسلحة الصغيرة Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
Avenue Blanc, 1202 Geneva, Switzerland 47

تلفون +٤١ ٢٢ ٩٠٨ ٥٧٧٧
فاكس +٤١ ٢٢ ٧٣٢ ٢٧٣٨
بريد إلكتروني sas@smallarmssurvey.org
الموقع على الإنترنت www.smallarmssurvey.org

تاريخ النشر: يوليو/تموز ٢٠٠٩
الطبعة الشعبية: ISBN 978-0-521-70656-8
الطبعة المجلدة: ISBN 978-0-521-88041-1
يمكن شراء نسخ عبر www.cambridge.org وعبر متاجر بيع الكتب بواسطة الإنترنت بما في ذلك www.amazon.com. نسخ للعرض النقدي متوفرة عند الطلب.